International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research(IJAAFMR)
ISSN: 2643-976X
Vol. 9 Issue 12 December - 2025, Pages: 125-153

Digital Transformation and Its Impact on Economic Stability in the Arab World (2010–2025) An Analytical Study

Dr. HOWYDA ELTAHIR HASSAN TAHA and Dr. ABDELRAHMAN MANOFAL GORASHI MUSA
North Kordofan College – El obied - Sudan

Abstract: This paper aims to analyze the impact of digital transformation on economic stability in the Arab world during the period (2010–2025), in light of rapid technological changes and the economic challenges facing Arab countries. The study adopts a descriptive-analytical approach, relying on a review of economic literature and official Arab reports issued by regional organizations and central banks, in addition to analyzing selected country experiences. The findings indicate that digital transformation has contributed significantly to enhancing economic stability by supporting economic growth, improving public finance efficiency, strengthening financial stability, and expanding financial inclusion, particularly in countries that adopted comprehensive digital strategies supported by institutional reforms. However, the study also reveals several challenges that limit the full benefits of digital transformation, including the digital divide, weak digital infrastructure in some countries, shortages in digital skills, and rising cybersecurity risks. Moreover, the results show that the impact of digital transformation on labor markets and social development has been dual in nature. While it created new employment opportunities and improved access to services, it also placed pressure on certain groups due to changes in the structure of labor demand. The paper concludes that digital transformation, if effectively managed within integrated economic and social policies, can serve as a key pillar for achieving economic stability and sustainable development in the Arab world.

Keywords: Digital Transformation, Economic Stability, Financial Inclusion, Financial Stability, Arab World.

د. هويدا الطاهر حسن طه - كلية شمال كردفان - الابيض - السودان
د./ عبد الرحمن منوفلي قرشي - كلية شمال كردفان - الابيض - السودان

التحول الرقمي وأثره على الاستقرار الاقتصادي في الوطن العربي خلال الفترة (2010-2025): دراسة تحليلية

الملخص

تهدف هذه الورقة العلمية إلى تحليل أثر التحول الرقمي على الاستقرار الاقتصادي في الوطن العربي خلال الفترة (2010–2025)، وذلك في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة والتحديات الاقتصادية التي تواجهها الدول العربية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة الأدبيات الاقتصادية والتقارير العربية الرسمية الصادرة عن المنظمات الإقليمية والبنوك المركزية، إلى جانب تحليل تجارب مختارة لعدد من الدول العربية.

وتوصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي أسهم بشكل ملحوظ في تعزيز الاستقرار الاقتصادي عبر دعم النمو الاقتصادي، تحسين كفاءة المالية العامة، تعزيز الاستقرار المالي، وتوسيع نطاق الشمول المالي، لا سيما في الدول التي تبنّت استراتيجيات رقمية شاملة ومدعومة بإصلاحات مؤسسية. في المقابل، أظهرت

النتائج وجود تحديات جوهرية حدّت من الاســـتفادة الكاملة من التحول الرقمي، من أبرزها الفجوة الرقمية، ضعف البنية التحتية في بعض الدول، نقص المهارات الرقمية، والمخاطر السيبرانية.

كما أبرزت الدراسة أن أثر التحول الرقمي على سوق العمل والتنمية الاجتماعية كان مزدوجًا، حيث ساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين الوصول إلى الخدمات، لكنه في الوقت ذاته فرض ضغوطًا على بعض الفئات نتيجة التحول في هيكل الطلب على المهارات. وتخلص الورقة إلى أن التحول الرقمي، إذا ما أُحسن توجيهه ضمن سياسات اقتصادية واجتماعية متكاملة، يمكن أن يشكل ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة في الوطن العربي.

الكلمات المفتاحية :التحول الرقمي، الاستقرار الاقتصادي، الشمول المالي، الاستقرار المالي، الوطن العربي.

أولًا: المقدمة

شهد العالم منذ مطلع العقد الثاني من الألفية الثالثة تسارعًا غير مسبوق في التحول الرقمي، مدفوعًا بالتقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وانتشار الإنترنت، وتزايد الاعتماد على الأنظمة الرقمية في الإدارة والإنتاج والخدمات. ولم تكن الدول العربية بمعزل عن هذه التحولات، إذ تبنّت العديد منها استراتيجيات وطنية للتحول الرقمي، خاصة بعد عام 2015، وتسارع ذلك بشكل ملحوظ عقب جائحة كوفيد-19.

مشكلة الدراسة

رغم الاهتمام المتزايد بالتحول الرقمي في الوطن العربي خلال الفترة (2010–2025)، لا تزال الفجوة الرقمية بين الدول والفئات الاجتماعية قائمة، كما أن تأثير هذا التحول على الاستقرار الاقتصادي الكلي لم يُدرس بشكل شامل ومقارن على مستوى المنطقة.

وتواجه الدول العربية تحديات عدة، منها ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض الدول، نقص المهارات الرقمية، المخاطر السيبرانية، والفجوة في الشمول المالي، ما يحدّ من قدرة التحول الرقمي على دعم الاستقرار الاقتصادي.

وبالتالي تبرز الحاجة إلى دراسة تحليلية شاملة للعلاقة بين التحول الرقمي والاستقرار الاقتصادي، مع التركيز على تجارب محددة (السعودية، مصر، الجزائر، السودان) لفهم الفرص والتحديات التي تواجه المنطقة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. تحليل تطور التحول الرقمي في الوطن العربي خلال الفترة (2010–2025) والمراحل المختلفة لتطبيقه في الدول العربية.
2. تحديد أثر التحول الرقمي على الاستقرار الاقتصادي الكلي، بما في ذلك النمو الاقتصادي، التضخم، المالية العامة، والاستقرار المالي.
3. استكشاف دور التحول الرقمي في سوق العمل والتنمية الاجتماعية، مع التركيز على البطالة، المهارات الرقمية، وتمكين الشباب والنساء.
4. دراسة تجارب مختارة لدول عربية (السعودية، مصر، الجزائر، السودان) لفهم الأثر المتفاوت للتحول الرقمي على الاستقرار الاقتصادي.
5. اقتراح سياسات واستراتيجيات لتعزيز أثر التحول الرقمي في دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في عدة محاور:

- أكاديميًا :تسد فجوة البحث المتعلقة بالتحول الرقمي والاستقرار الاقتصادي في الوطن العربي، وتقدّم إطارًا تحليليًا مقارنًا بين دول المنطقة.
- عمليًا :توفر نتائج الدراسة توصيات لصناع القرار حول كيفية تعظيم فوائد التحول الرقمي وتقليل المخاطر الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة له.
- استراتيجيًا :تساهم في توجيه الاستثمارات الرقمية والبرامج التنموية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي، خصوصًا في الدول منخفضة البنية التحتية الرقمية.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال:

1. مراجعة الأدبيات :تحليل الدراسات السابقة، التقارير الرسمية للبنوك المركزية، الإسكوا، وصندوق النقد العربي، وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية.
2. التحليل المقارن :دراسة تجارب أربع دول عربية (السعودية، مصر، الجزائر، السودان) لفهم التباين في أثر التحول الرقمي على الاستقرار الاقتصادي.
3. التحليل النوعي والكمي :استخدام بيانات ومؤشرات اقتصادية (النمو، التضخم، المالية العامة، الشمول المالي) مع تقييم سياسات التحول الرقمي.

فرضيات الدراسة

1. هناك علاقة إيجابية بين مستوى التحول الرقمي في الاقتصاد الوطني ومعدل النمو الاقتصادي، بمعنى أن زيادة الرقمنة تعزز الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وتدعم النمو المستدام.
2. يؤدي التحول الرقمي إلى تحسين كفاءة إدارة المالية العامة وتقليل العجز المالي، من خلال تحسين تحصيل الإيرادات وخفض الهدر في الإنفاق العام.
3. يسهم التحول الرقمي في تعزيز الاستقرار المالي عبر تطوير أنظمة الدفع الإلكترونية، زيادة الشمول المالي، وخفض الاعتماد على النقد، ما يقلل من المخاطر النظامية في القطاع المالي.
4. يتأثر أثر التحول الرقمي على الاستقرار الاقتصادي بالمتغيرات المؤسسية والاجتماعية، بحيث أن ضعف البنية التحتية الرقمية والفجوة في المهارات الرقمية تحدّ من فعالية الرقمنة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
5. للتحول الرقمي أثر مزدوج على سوق العمل والتنمية الاجتماعية، حيث يخلق فرص عمل جديدة ويعزز الوصول للخدمات، لكنه قد يؤدي إلى بطالة هيكلية أو تفاوت في المهارات إذا لم تُتبع سياسات داعمة للتأهيل المهني.

المقدمة

شهد العالم العربي خلال الفترة 2010–2025 تحوُّرات رقمية متسارعة على مستوى البنية التحتية للاتصالات، الخدمات الحكومية الإلكترونية، المدفوعات الرقمية، والابتكار في القطاع الخاص. أدّى هذا التحوّل إلى فوائد ملموسة في زيادة الإنتاجية وتعزيز الشمول المالي، لكنه أضاف أيضاً مصادر جديدة لعدم

اليقين الاقتصـــادي (مخاطر ســيبرانية، تفاوت رقمي بين الدول، وتأثيرات على ســوق العمل). مما يتطلب المزيد من السـياسـات متكاملة لتركيز الاسـتثمار في البنية التحتية الرقمية، تقوية أطر الحوكمة السـيبرانية، وبرامج إعادة تأهيل القوى العاملة للحد من مخاطر عدم الاستقرار الاقتصادي

أصبح التحول الرقمي محركًا مركزيًا للنمو الاقتصادي والتحوّل المؤسسي في العقدين الماضيين. تحدّد هذه الورقة نطاقاً زمنياً يمتدّ من 2010 — حيث بدأت مبادرات التحول الرقمي الإقليمية تتشكل جدياً — إلى 2025، لتقيّم كيف أثر هذا التطور على ثبات واستقرار الاقتصادات العربية، مع التركيز على القنوات الثلاثة الرئيسية: (1) الإنتاجية والنمو، (2) الاستقرار المالي والماليّات العامة، (3) سوق العمل والعدالة الاجتماعية.

الإطار المفاهيمي والنظري للتحول الرقمي والاستقرار الاقتصادي

مفهوم التحول الرقمي

يشـير التحول الرقمي إلى عملية اسـتخدام التقنيات الرقمية الحديثة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات، الحوسـبة السـحابية، البيانات الضـخمة، الذكاء الاصـطناعي، والمنصـات الإلكترونية – في إعادة تصـميم العمليات الاقتصـــادية والإدارية وتحســين كفاءة تقديم الخدمات في القطاعين العام والخاص. ولا يقتصـــر التحول الرقمي على مجرد استخدام التكنولوجيا، بل يمتد ليشمل التغيير المؤسسي، والثقافي، والتنظيمي في طريقة إنتاج القيمة الاقتصادية [1].

وتؤكد لجنة الأمم المتحدة الاقتصـادية والاجتماعية لغربي آسـيا (الإسـكوا) أن التحول الرقمي يمثل "عملية شاملة تهدف إلى تحسين الأداء الاقتصادي والمؤسسي من خلال دمج التقنيات الرقمية في مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية" [2].

مفهوم الاستقرار الاقتصادي

([1])الإسكوا .(2023) .تقرير الدورة الحادية والثلاثين، 16–18 ديسمبر 2023 .بيروت، لبنان: الأمم المتحدة. متاح على :
https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/REPORT%20OF%20THE%20THIRTY-FIRST%20SESSION%202302082E.pdf

([2])الإسكوا .(2022) .مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2021–2022 .(E/ESCWA/CL3.SEP/2022/1)بيروت: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. متاح على: https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/survey-economic-social-developments-arab-region-2021-2022-arabic_0.pdf UNESCWA+1

يعرف الاستقرار الاقتصادي بأنه حالة من التوازن النسبي في المتغيرات الاقتصادية الكلية، تشمل استقرار معدلات النمو الاقتصادي، انخفاض معدلات التضخم، استدامة المالية العامة، واستقرار النظام المالي والنقدي. ويعد الاستقرار الاقتصادي شرطًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية [1]أن الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية لا يتحقق فقط عبر السياسات النقدية والمالية التقليدية، بل يتطلب أيضًا تطوير البنية المؤسسية والتكنولوجية بما يدعم كفاءة الأسواق ويقلل من الصدمات الاقتصادية.

العلاقة بين التحول الرقمي والاستقرار الاقتصادي

تتجلى العلاقة بين التحول الرقمي والاستقرار الاقتصادي من خلال عدة قنوات رئيسية:

1. **قناة النمو والإنتاجية** :يساهم التحول الرقمي في رفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج عبر تقليل تكاليف المعاملات، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد [2].
2. **قناة الاستقرار المالي** :تساعد الخدمات المالية الرقمية على توسيع قاعدة المتعاملين مع النظام المالي الرسمي، مما يعزز الاستقرار المالي ويقلل من مخاطر الاقتصاد غير الرسمي [3].
3. **قناة المالية العامة** :تسهم الرقمنة في تحسين تحصيل الضرائب، وزيادة الشفافية، والحد من الفساد، وهو ما يدعم الاستدامة المالية للدولة [4].
4. **قناة سوق العمل** :يخلق التحول الرقمي وظائف جديدة في القطاعات التقنية، لكنه في الوقت نفسه قد يؤدي إلى اختفاء بعض الوظائف التقليدية، ما يفرض تحديات على الاستقرار الاجتماعي إذا لم تُصاحب الرقمنة بسياسات سوق عمل نشطة[5].

الإطار النظري للتحول الرقمي

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الأطر النظرية لتفسير العلاقة بين التحول الرقمي والاستقرار الاقتصادي، من أبرزها:

([1])صندوق النقد العربي .(**2021**) .تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية .أبوظبي: صندوق النقد العربي.

([2])البنك الدولي – المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا .(2020) .*الاقتصاد الرقمي والنمو الشامل في المنطقة العربية* .واشنطن: البنك الدولي. ص51

([3])صندوق النقد العربي .(2022) .*التكنولوجيا المالية والاستقرار المالي* .أبوظبي: صندوق النقد العربي. ص 34

([4])الإسكوا .(2021) .*التحول الرقمي من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية* .بيروت: الأمم المتحدة. ص 27

([5])منظمة العمل العربية .(2023) .*العمل اللائق في عصر الرقمنة* .القاهرة: منظمة العمل العربية.

- **نظرية النمو الداخلي** :التي ترى أن التقدم التكنولوجي والمعرفة يعدان محركين أساسيين للنمو الاقتصادي طويل الأجل.
- **نظرية الاقتصاد المؤسسي الجديد** :التي تؤكد دور المؤسسات والتكنولوجيا في خفض تكاليف المعاملات وتعزيز كفاءة الأسواق.
- **نظرية الشمول المالي** :التي تربط بين توسيع الوصول للخدمات المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية [1]

أهمية التحول الرقمي للدول العربية

تكتسب مسألة التحول الرقمي أهمية خاصة في الدول العربية لعدة اعتبارات:

- الاعتماد الكبير لبعض الاقتصادات العربية على الموارد الطبيعية، ما يستدعي تنويع مصادر الدخل.
- ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، والحاجة إلى قطاعات جديدة قادرة على خلق فرص عمل.
- ضعف الشمول المالي في عدد من الدول العربية مقارنة بالمعدلات العالمية [2].

وترى [3]أن التحول الرقمي يمثل فرصة استراتيجية للدول العربية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقليل هشاشة الاقتصادات أمام الصدمات الخارجية.

تطور التحول الرقمي في الوطن العربي(2010–2025)

شـــهد الوطن العربي خلال الفترة (2010–2025) تحولات رقمية متباينة من حيث الســـرعة والعمق بين الدول، متأثرًا بعوامل اقتصادية، مؤسسية، وسياسية. وقد انتقل التحول الرقمي من كونه مبادرات جزئية تركز على الحكومة الإلكترونية إلى كونه ركيزة اســتراتيجية للتنمية الاقتصــادية والاســتقرار المالي، خاصــة بعد جائحة كوفيد–19 [4].

([1])صندوق النقد العربي .(2020) .*الشمول المالي في الدول العربية* .أبوظبي: صندوق النقد العربي.

([2]) البنك الدولي – المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا .(2022) .*الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية* .واشنطن: البنك الدولي.

([3])الإسكوا .(2023) .*الأجندة الرقمية العربية 2023–2033* .بيروت: الأمم المتحدة.

([4])الإسكوا .(2022) .*الاقتصاد الرقمي في الوطن العربي: الفرص والتحديات* .بيروت: الأمم المتحدة.

وترى الإسكوا أن التحول الرقمي في المنطقة العربية لم يكن مسارًا خطيًا، بل مرّ بمراحل متقطعة تأثرت بالأزمات السياسية والاقتصادية، وانخفاض أسعار النفط في بعض الفترات، إضافة إلى الفجوة الرقمية بين الدول [1].

المرحلة الأولى: البدايات المؤسسية للتحول الرقمي(2010–2014)

تميزت هذه المرحلة بالتركيز على:

- الحكومة الإلكترونية.
- أتمتة السجلات الإدارية.
- تحسين خدمات الاتصالات الأساسية.

حيث أطلقت عدة دول عربية استراتيجيات أولية للحكومة الإلكترونية، مثل:

- برنامج الحكومة الإلكترونية في الإمارات.
- بوابة الخدمات الحكومية في مصر.
- مبادرات التحول الإداري في المغرب.

وقد أشار البنك الدولي (2020) إلى أن هذه المرحلة أسهمت في تحسين كفاءة الخدمات العامة، لكنها لم تُحدث بعد تأثيرًا جوهريًا على الاستقرار الاقتصادي الكلي.[2]

المرحلة الثانية: تعميق الرقمنة والخدمات المالية الرقمية(2015–2019)

شهدت هذه المرحلة توسعًا ملحوظًا في:

- المدفوعات الإلكترونية.
- الخدمات المصرفية الرقمية.
- التكنولوجيا المالية(FinTech) .

وأطلق عدد من البنوك المركزية العربية أطرًا تنظيمية للخدمات المالية الرقمية، مثل:

- نظم الدفع الوطنية.
- المحافظ الإلكترونية.
- تنظيم شركات التكنولوجيا المالية.

([1])الإسكوا، 2023

([2])البنك الدولي – المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا .(2020) *.الاقتصاد الرقمي والنمو الشامل في المنطقة العربية* .واشنطن: البنك الدولي

وأكد صندوق النقد العربي (2019) أن هذه التطورات ساهمت في تعزيز الشمول المالي وخفض الاعتماد على النقد، مما انعكس إيجابًا على الاستقرار المالي في بعض الدول العربية.[1]

المرحلة الثالثة: التحول الرقمي كأداة للصمود الاقتصادي(2020–2022)

مثّلت جائحة كوفيد–19 نقطة تحوّل مفصلية في مسار التحول الرقمي العربي، حيث:

- تسارعت الخدمات الحكومية الرقمية.
- توسّعت التجارة الإلكترونية.
- زاد الاعتماد على التعليم والصحة الرقمية.

وأوضحت الإسكوا (2021) أن الدول العربية التي تمتلك بنية تحتية رقمية أفضل استطاعت التكيف بشكل أسرع مع تداعيات الجائحة، ما خفّف من حدة الانكماش الاقتصادي مقارنة بدول أخرى[2].

المرحلة الرابعة: الرقمنة المتقدمة والذكاء الاصطناعي(2023–2025)

تركزت هذه المرحلة على:

- الذكاء الاصطناعي.
- تحليل البيانات الضخمة.
- الأمن السيبراني.
- المنصات الحكومية المتكاملة.

وقد أطلقت الإسكوا الأجندة الرقمية العربية 2023–2033 لتعزيز التنسيق الإقليمي في مجالات البنية التحتية الرقمية، المهارات الرقمية، والحوكمة الرقمية[3].

جدول (1): تطور التحول الرقمي في الوطن العربي حسب المراحل

المرحلة الزمنية	أبرز السمات	الأثر الاقتصادي
2010–2014	حكومة إلكترونية، أتمتة إدارية	تحسين الكفاءة الإدارية

(1) صندوق النقد العربي .(2019) *التكنولوجيا المالية الحديثة في الدول العربية*. أبوظبي: صندوق النقد العربي.
(2)الإسكوا .(2021) *التحول الرقمي من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية*. بيروت: الأمم المتحدة. ص 27
(3)الإسكوا .(2023) *الأجندة الرقمية العربية 2023–2033*. بيروت: الأمم المتحدة. ص18

2015–2019	مدفوعات رقمية، شمول مالي	دعم الاستقرار المالي
2020–2022	رقمنة الطوارئ (كوفيد–19)	تعزيز الصمود الاقتصادي
2023–2025	ذكاء اصطناعي، بيانات ضخمة	دعم النمو طويل الأجل

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الإسكوا وصندوق النقد العربي.(2021–2023)

جدول (2): تفاوت مستوى التحول الرقمي بين الدول العربية

الفئة	أمثلة دول	مستوى التحول الرقمي
دول متقدمة رقميًا	الإمارات، السعودية	مرتفع
دول متوسطة	مصر، المغرب، الأردن	متوسط
دول منخفضة	السودان، اليمن	محدود

المصدر: الإسكوا (2022)، البنك الدولي – المكتب الإقليمي.(2021)

التحديات التي واجهت التحول الرقمي في هذه المرحلة

- ضعف البنية التحتية في بعض الدول.
- محدودية التمويل.
- نقص المهارات الرقمية.
- عدم الاستقرار السياسي في بعض المناطق.

وقد أكدت منظمة العمل العربية (2023) أن غياب السياسات المصاحبة للتحول الرقمي قد يحدّ من تأثيره الإيجابي على الاستقرار الاقتصادي.[1]

أثر التحول الرقمي على الاستقرار الاقتصادي الكلي في الوطن العربي

يُعد الاستقرار الاقتصادي الكلي أحد الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية في الدول العربية، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بتقلبات أسعار النفط، العجز المالي، البطالة، وعدم الاستقرار السياسي في بعض الدول. وقد برز التحول الرقمي خلال الفترة (2010–2025) كأداة جديدة تدعم تحقيق هذا الاستقرار عبر تحسين كفاءة السياسات الاقتصادية وتعزيز مرونة الاقتصاد أمام الصدمات [2].

(1) منظمة العمل العربية .(2023) *العمل اللائق في عصر الرقمنة*. القاهرة: منظمة العمل العربية.
(2)صندوق النقد العربي .(2021) *تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية*. أبوظبي: صندوق النقد العربي.

وترى الإسكوا (2022) أن الرقمنة لم تعد خيارًا تقنيًا، بل أصبحت عنصرًا بنيويًا يؤثر مباشرة في معدلات النمو، التضخم، والقدرة على إدارة المالية العامة[1].

أثر التحول الرقمي على النمو الاقتصادي

يسهم التحول الرقمي في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال:

- زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.
- تحفيز الابتكار وريادة الأعمال.
- توسيع الأسواق عبر التجارة الإلكترونية.

وقد أشار البنك الدولي – المكتب الإقليمي (2020) إلى أن الدول العربية التي استثمرت في البنية التحتية الرقمية شهدت نموًا أعلى في القطاعات غير النفطية مقارنة بالدول التي تأخر فيها التحول الرقمي.[2]

أن الرقمنة تساعد الاقتصادات العربية على تجاوز القيود الهيكلية التقليدية، مثل ضعف كفاءة القطاع العام وارتفاع تكاليف المعاملات.

التحول الرقمي واستقرار معدلات التضخم

يساهم التحول الرقمي في دعم استقرار الأسعار عبر عدة قنوات:

1. تحسين كفاءة سلاسل الإمداد :مما يقلل من تكاليف النقل والتوزيع.
2. تعزيز المنافسة :من خلال المنصات الرقمية التي تحد من الاحتكار.
3. تحسين أدوات السياسة النقدية :عبر توفر بيانات آنية ودقيقة.

ويشير صندوق النقد العربي (2022) إلى أن استخدام الأنظمة الرقمية في الأسواق المالية ساعد البنوك المركزية العربية على تحسين إدارة السيولة والتحكم في معدلات التضخم[3].

التحول الرقمي والمالية العامة

أحد أهم أوجه تأثير التحول الرقمي على الاستقرار الاقتصادي يتمثل في تحسين إدارة المالية العامة، وذلك عبر:

- رقمنة الأنظمة الضريبية.

(1)الإسكوا .(2022) .*الاقتصاد الرقمي في الوطن العربي: الفرص والتحديات* .بيروت: الأمم المتحدة ص 30
(2)البنك الدولي – المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا .(2020) .*الاقتصاد الرقمي والنمو الشامل في المنطقة العربية* .واشنطن: البنك الدولي.
(3)صندوق النقد العربي .(2022) .*التكنولوجيا المالية والاستقرار المالي* .أبوظبي: صندوق النقد العربي.

- الفوترة الإلكترونية.
- أنظمة المشتريات الحكومية الرقمية.

وقد أكدت الإسكوا (2021) أن الرقمنة ساعدت بعض الدول العربية على زيادة الإيرادات العامة وتقليص العجز المالي، من خلال الحد من التهرب الضريبي وتعزيز الشفافية.[1]

جدول (3): قنوات تأثير التحول الرقمي على المالية العامة

القناة	الأثر
الرقمنة الضريبية	زيادة الإيرادات
الشفافية الرقمية	تقليل الفساد
المشتريات الإلكترونية	خفض الإنفاق العام

المصدر: الإسكوا (2021)، صندوق النقد العربي.(2022)

التحول الرقمي والقدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية

أظهرت جائحة كوفيد-19 أن التحول الرقمي يلعب دورًا محوريًا في تعزيز مرونة الاقتصادات العربية، حيث:

- سمح باستمرار الخدمات الحكومية.
- دعم استمرارية الأعمال.
- سهل التحويلات النقدية والدعم الاجتماعي.

وترى الإسكوا (2022) أن الاقتصادات العربية الأكثر تقدمًا رقميًا كانت أقل عرضة للتقلبات الحادة في الناتج المحلي خلال فترة الجائحة[2].

الفجوة الرقمية وأثرها على الاستقرار الاقتصادي

على الرغم من الآثار الإيجابية، فإن التحول الرقمي قد يؤدي إلى:

- تعميق الفجوة بين الدول العربية.
- زيادة التفاوت داخل الدولة الواحدة (حضري/ريفي).

(1)الإسكوا .(2021) *التحول الرقمي من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية*. بيروت: الأمم المتحدة.
(2)الإسكوا .(2022) *الاقتصاد الرقمي في الوطن العربي: الفرص والتحديات*. بيروت: الأمم المتحدة.

وقد حذّر صندوق النقد العربي (2021) من أن غياب سياسات احتوائية قد يجعل التحول الرقمي مصدرًا لعدم الاستقرار بدلًا من كونه عامل دعم للاستقرار الاقتصادي[1].

جدول (4): الأثر الكلي للتحول الرقمي على الاستقرار الاقتصادي

المتغير الاقتصادي	اتجاه الأثر
النمو الاقتصادي	إيجابي
التضخم	استقرار نسبي
العجز المالي	انخفاض تدريجي
القدرة على الصمود	تحسن

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الإسكوا وصندوق النقد العربي.(2021–2023)

التحول الرقمي والاستقرار المالي والشمول المالي في الوطن العربي

يُعد الاستقرار المالي أحد الأعمدة الأساسية للاستقرار الاقتصادي الكلي، ويقصد به قدرة النظام المالي (البنوك، الأسواق المالية، أنظمة الدفع) على أداء وظائفه بكفاءة ومقاومة الصدمات دون تعريض الاقتصاد الحقيقي لمخاطر جسيمة. وقد أحدث التحول الرقمي تغيرات جوهرية في هيكل النظام المالي العربي خلال الفترة (2010–2025)، لا سيما عبر توسع الخدمات المصرفية الرقمية، أنظمة الدفع الإلكتروني، والتكنولوجيا المالية (FinTech) [2].

وترى الإسكوا (2022) أن الرقمنة المالية تمثل فرصة لتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية، لكنها في الوقت نفسه تفرض مخاطر جديدة تتطلب أطرًا تنظيمية ورقابية متقدمة[3].

التحول الرقمي والقطاع المصرفي العربي

شهد القطاع المصرفي العربي تحولًا ملحوظًا نحو الرقمنة، تمثل في:

- الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول.
- أتمتة العمليات الداخلية للبنوك.
- استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر وخدمة العملاء.

(1)صندوق النقد العربي .(2021) *تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية* .أبوظبي: صندوق النقد العربي.
(2)صندوق النقد العربي .(2021) *تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية* .أبوظبي: صندوق النقد العربي.
(3)الإسكوا .(2022) *.الاقتصاد الرقمي في الوطن العربي: الفرص والتحديات* .بيروت: الأمم المتحدة.

وقد ساهم هذا التحول في:

- خفض تكاليف التشغيل.
- تحسين كفاءة إدارة المخاطر.
- تعزيز ربحية البنوك على المدى المتوسط.

ويشير صندوق النقد العربي (2022) إلى أن البنوك العربية الأكثر استثمارًا في التقنيات الرقمية أظهرت قدرة أعلى على الصمود أمام الأزمات، خاصة خلال جائحة كوفيد-19.[1]

أنظمة الدفع الرقمية ودورها في الاستقرار المالي

تُعد أنظمة الدفع الرقمية من أهم مكونات البنية التحتية المالية الحديثة، وتشمل:

- أنظمة الدفع الوطنية.
- المحافظ الإلكترونية.
- التحويلات الفورية.

وقد أسهم انتشار هذه الأنظمة في:

- تقليل الاعتماد على النقد.
- تحسين سرعة وكفاءة المعاملات.
- تعزيز شفافية التدفقات المالية.

وأكدت تقارير البنوك المركزية العربية أن تطوير أنظمة الدفع الرقمية ساعد على تقليل المخاطر التشغيلية وتعزيز الثقة في النظام المالي [2].

الشمول المالي الرقمي في الدول العربية

يعرف الشمول المالي الرقمي بأنه تمكين الأفراد والمنشآت، خاصة الفئات الهشة، من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية باستخدام الوسائل الرقمية. وقد شهدت الدول العربية تحسنًا تدريجيًا في مؤشرات الشمول المالي بفضل:

- المحافظ الإلكترونية.
- الحسابات المصرفية الرقمية.

(1)صندوق النقد العربي .(2022) *التكنولوجيا المالية والاستقرار المالي* .أبوظبي: صندوق النقد العربي.
(2)البنك المركزي السعودي .(2023) *تقرير الاستقرار المالي* .الرياض: البنك المركزي السعودي.

- التمويل الرقمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويرى صندوق النقد العربي (2020) أن الشمول المالي الرقمي يسهم في تعزيز الاستقرار المالي عبر توسيع قاعدة المودعين والمقترضين وتقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي.[1]

جدول (5): أثر الشمول المالي الرقمي على الاستقرار المالي

المؤشر	الأثر
قاعدة المتعاملين	توسع
مخاطر السيولة	انخفاض
الاقتصاد غير الرسمي	تراجع
الاستقرار المالي	تحسن

المصدر: صندوق النقد العربي(2020، 2022)

دور البنوك المركزية العربية في إدارة التحول الرقمي

اضطلعت البنوك المركزية العربية بدور محوري في تنظيم التحول الرقمي المالي من خلال:

- إصدار أطر تنظيمية للتكنولوجيا المالية.
- إنشاء مختبرات تنظيمية(Regulatory Sandboxes) .
- تطوير أنظمة الدفع الوطنية.

وقد أكد مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (2022) أن التنسيق الإقليمي بين البنوك المركزية أسهم في تقليل المخاطر النظامية المرتبطة بالتحول الرقمي[2].

المخاطر الرقمية التي تهدد الاستقرار المالي

رغم الفوائد الكبيرة، يفرض التحول الرقمي تحديات ومخاطر جديدة، من أبرزها:

- المخاطر السيبرانية.
- مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر القنوات الرقمية.
- الاعتماد المفرط على مزودي خدمات تقنية خارجيين.

(1)صندوق النقد العربي .(2020) *الشمول المالي في الدول العربية*. أبوظبي: صندوق النقد العربي.
(2)مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية .(2022) *التقرير السنوي*. أبوظبي: مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research(IJAAFMR)
ISSN: 2643-976X
Vol. 9 Issue 12 December - 2025, Pages: 125-153

وقد شدد صندوق النقد العربي (2023) على ضرورة دمج إدارة المخاطر الرقمية ضمن تقارير الاستقرار المالي الوطنية[1].

جدول (6): فرص ومخاطر التحول الرقمي المالي

البعد	الفرص	المخاطر
القطاع المصرفي	كفاءة أعلى	مخاطر سيبرانية
الشمول المالي	توسع الخدمات	إساءة الاستخدام
أنظمة الدفع	سرعة وأمان	مخاطر تشغيلية

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير صندوق النقد العربي.(2021–2023)

التحول الرقمي وسوق العمل والتنمية الاجتماعية في الوطن العربي

يُعد سوق العمل من أكثر المجالات تأثرًا بالتحول الرقمي، إذ يغيّر هذا التحول طبيعة الوظائف، وهيكل الطلب على المهارات، وأنماط التشغيل. وفي الوطن العربي، حيث تعاني العديد من الدول من ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب والنساء، يبرز التحول الرقمي كفرصة وتحدٍّ في آن واحد لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي [2].

وترى الإسكوا (2022) أن العلاقة بين التحول الرقمي وسوق العمل العربي علاقة مركبة، تعتمد على قدرة السياسات العامة على إدارة الانتقال الرقمي بصورة عادلة وشاملة.

أثر التحول الرقمي على هيكل سوق العمل

أدّى التحول الرقمي إلى تغييرات جوهرية في هيكل سوق العمل العربي، من أبرزها:

- تراجع الطلب على بعض الوظائف التقليدية منخفضة المهارة.
- زيادة الطلب على المهارات الرقمية والتقنية.
- ظهور أنماط جديدة من العمل (العمل عن بُعد، الاقتصاد التشاركي).

(1)صندوق النقد العربي .(2023) *المخاطر السيبرانية في القطاع المالي العربي* .أبوظبي: صندوق النقد العربي
(2) منظمة العمل العربية .(2023) *التحول الرقمي والعمل اللائق في الوطن العربي* .القاهرة: منظمة العمل العربية.

وقد أكدت منظمة العمل العربية (2022) أن القطاعات الأكثر تأثرًا بالرقمنة في الدول العربية تشمل الخدمات المالية، الاتصالات، التجارة، والخدمات الحكومية.

التحول الرقمي والبطالة في الدول العربية

رغم خلق الرقمنة لفرص عمل جديدة، إلا أنها قد تؤدي إلى:

- بطالة هيكلية نتيجة عدم توافق المهارات
- اتساع فجوة التوظيف بين المناطق الحضرية والريفية

ويشير تقرير التنمية البشرية العربية إلى أن غياب سياسات إعادة التأهيل المهني قد يجعل التحول الرقمي عاملًا لزيادة البطالة بدلًا من تقليلها[1].

جدول (7): أثر التحول الرقمي على البطالة

البعد	الأثر المتوقع
وظائف تقليدية	تراجع
وظائف رقمية	نمو
البطالة الهيكلية	احتمال الارتفاع

المصدر: منظمة العمل العربية.(2022)

التحول الرقمي والمهارات البشرية

يتطلب نجاح التحول الرقمي توفر رأس مال بشري مؤهل، ويتمثل ذلك في:

- التعليم الرقمي.
- التدريب المهني المستمر.
- إعادة تأهيل القوى العاملة.

وأكدت الإسكوا (2023) أن ضعف نظم التعليم والتدريب في بعض الدول العربية يشكّل عائقًا رئيسيًا أمام تعظيم الفوائد الاقتصادية للتحول الرقمي.

التحول الرقمي وتمكين المرأة والشباب

يساهم التحول الرقمي في:

[1]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(2021) *تقرير التنمية البشرية العربية* .نيويورك/بيروت: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- توسيع فرص العمل للنساء عبر العمل عن بُعد.
- دعم ريادة الأعمال الرقمية للشباب.
- تحسين الوصول إلى التمويل والخدمات.

وأشارت [1]إلى أن الاقتصاد الرقمي يتيح فرصًا غير مسبوقة لتمكين النساء العربيات اقتصاديًا، خاصة في المجتمعات المحافظة.

التحول الرقمي والتنمية الاجتماعية

يمتد أثر التحول الرقمي إلى مجالات التنمية الاجتماعية من خلال:

- تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية.
- تعزيز برامج الحماية الاجتماعية الرقمية.
- تحسين استهداف الدعم الاجتماعي.

وأكدت الإسكوا (2021) أن الرقمنة أسهمت في تحسين كفاءة برامج الدعم الاجتماعي خلال جائحة كوفيد-19 في عدد من الدول العربية.

الفجوة الرقمية وأثرها الاجتماعي

من أبرز التحديات الاجتماعية للتحول الرقمي:

- تفاوت الوصول للتكنولوجيا بين الفئات الاجتماعية.
- ضعف البنية التحتية في المناطق الريفية.
- تفاوت المهارات الرقمية بين الجنسين.

وقد حذّرت منظمة العمل العربية (2023) من أن تجاهل البعد الاجتماعي للتحول الرقمي قد يؤدي إلى تعميق عدم المساواة وتقويض الاستقرار الاجتماعي.

جدول (8): التحول الرقمي والتنمية الاجتماعية

المجال	الأثر
التعليم	تحسن الوصول
الصحة	خدمات رقمية
الحماية الاجتماعية	استهداف أدق

[1]هيئة الأمم المتحدة للمرأة – المكتب الإقليمي للدول العربية .(2022) *الاقتصاد الرقمي وتمكين المرأة العربية* .القاهرة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

المصدر: الإسكوا(2021 ، 2023)

دراسات حالة مختارة حول التحول الرقمي وأثره على الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية (السعودية – مصر – الجزائر – السودان)

تُبرز دراسات الحالة أهمية السياق الوطني في تحديد أثر التحول الرقمي على الاستقرار الاقتصادي. فبينما تمتلك بعض الدول العربية بنية تحتية رقمية متقدمة وإطارًا مؤسسيًا داعمًا، تعاني دول أخرى من تحديات هيكلية وأمنية تعيق الاستفادة الكاملة من الرقمنة. يهدف هذا الفصل إلى تحليل أربع تجارب عربية مختلفة تعكس هذا التباين.

المملكة العربية السعودية

مسار التحول الرقمي

يُعد التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية جزءًا محوريًا من رؤية السعودية **2030**، حيث ركزت الدولة على:

- الحكومة الرقمية.
- المدفوعات الإلكترونية.
- الخدمات المصرفية الرقمية.
- الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة.
- المدن الذكية.

وقد أطلقت هيئة الحكومة الرقمية عددًا من المنصات الموحدة، مثل "أبشر" و"توكلنا" و "مدرستي" ، التي حسّنت كفاءة الخدمات العامة وقللت تكاليف المعاملات [1].

الأثر على الاستقرار الاقتصادي

أسهم التحول الرقمي في:

(1)هيئة الحكومة الرقمية .(2022) *تقرير التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية* .الرياض: هيئة الحكومة الرقمية.

- دعم تنويع الاقتصاد غير النفطي.
- تحسين كفاءة المالية العامة.
- تعزيز الشمول المالي.

وأشار البنك المركزي السعودي (ساما) إلى أن توسّع المدفوعات الرقمية ساعد في تقليل الاعتماد على النقد وتحسين الاستقرار المالي [1]

التحديات

- المخاطر السيبرانية.
- الحاجة المستمرة لتطوير المهارات الرقمية.

جمهورية مصر العربية

مسار التحول الرقمي

تبنّت مصر استراتيجية وطنية للتحول الرقمي ركزت على:

- رقمنة الخدمات الحكومية.
- تطوير البنية التحتية للاتصالات.
- دعم التكنولوجيا المالية.

وشهدت مصر توسعًا ملحوظًا في استخدام المحافظ الإلكترونية وأنظمة الدفع الرقمية [2].

الأثر على الاستقرار الاقتصادي

ساعد التحول الرقمي في:

- تحسين تحصيل الإيرادات العامة
- دعم الشمول المالي
- زيادة كفاءة الخدمات الحكومية

وأكدت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن الرقمنة ساهمت في تحسين كفاءة الإنفاق العام وتقليل الفاقد الإداري [3].

(1)البنك المركزي السعودي (ساما) .(2023) *تقرير الاستقرار المالي* .الرياض: البنك المركزي السعودي.
(2)البنك المركزي المصري .(2022) *.الشمول المالي والتحول الرقمي في مصر* .القاهرة: البنك المركزي المصري.
(3)وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية .(2021) *.التحول الرقمي والتنمية المستدامة في مصر* .القاهرة: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

التحديات

- الفجوة الرقمية بين الحضر والريف.
- محدودية المهارات الرقمية لدى بعض الفئات.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مسار التحول الرقمي

شهدت الجزائر خطوات تدريجية نحو التحول الرقمي، شملت:

- رقمنة بعض الخدمات الإدارية.
- تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني.
- تحديث القطاع المصرفي بشكل جزئي.

وقد أطلقت الحكومة الجزائرية برامج لتطوير الحكومة الإلكترونية وتحسين خدمات الاتصالات [1].

الأثر على الاستقرار الاقتصادي

ساهم التحول الرقمي بدرجة محدودة في:

- تحسين كفاءة الخدمات العامة.
- تقليل بعض مظاهر الاقتصاد غير الرسمي.

غير أن تقارير البنك المركزي الجزائري تشير إلى أن الأثر على الاستقرار المالي لا يزال محدودًا بسبب ضعف انتشار الخدمات المالية الرقمية [2].

التحديات

- بطء الإصلاحات المؤسسية.
- ضعف البنية التحتية الرقمية.
- الاعتماد الكبير على الاقتصاد الريعي.

جمهورية السودان

مسار التحول الرقمي

يُعد التحول الرقمي في السودان محدودًا ومتأثرًا بعدة عوامل، أبرزها:

(1)وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية .(2020) .*الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر* .الجزائر: وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية
(2)بنك الجزائر .(2022) .*التقرير السنوي* .الجزائر: بنك الجزائر

- عدم الاستقرار السياسي.
- ضعف البنية التحتية.
- القيود التمويلية.

ورغم ذلك، شهد القطاع المصرفي محاولات لتبني الخدمات المصرفية الإلكترونية وأنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول [1].

الأثر على الاستقرار الاقتصادي

كان أثر التحول الرقمي على الاستقرار الاقتصادي في السودان محدودًا، حيث:

- لم يحقق الشمول المالي الرقمي انتشارًا واسعًا.
- استمر الاقتصاد غير الرسمي في الهيمنة.

وأكد بنك السودان المركزي أن غياب الاستقرار المؤسسي حال دون تعظيم فوائد التحول الرقمي [2].

التحديات

- ضعف الثقة في النظام المصرفي.
- ضعف الإطار التشريعي والتنظيمي.
- محدودية الوصول إلى الإنترنت والكهرباء.

جدول (9): مقارنة بين دول الدراسة

الدولة	مستوى التحول الرقمي	الأثر على الاستقرار الاقتصادي
السعودية	مرتفع	قوي وإيجابي
مصر	متوسط–مرتفع	إيجابي نسبيًا
الجزائر	متوسط	محدود
السودان	منخفض	ضعيف

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير وطنية وإقليمية.(2020–2023)

(1)نك السودان المركزي .(2021) *تقرير نظم الدفع والتحول الرقمي* .الخرطوم: بنك السودان المركزي
(2)بنك السودان المركزي .(2022) *تقرير الاستقرار المالي* .الخرطوم: بنك السودان المركزي

International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research(IJAAFMR)
ISSN: 2643-976X
Vol. 9 Issue 12 December - 2025, Pages: 125-153

التحديات والمخاطر والسياسات المقترحة لتعزيز أثر التحول الرقمي على الاستقرار الاقتصادي في الوطن العربي

رغم ما بينته في الفصول السابقة من آثار إيجابية للتحول الرقمي على الاستقرار الاقتصادي في عدد من الدول العربية، إلا أن هذا التحول لا يخلو من تحديات ومخاطر قد تُقوّض مكاسبه إذا لم تُدار بسياسات شاملة ومتكاملة. وتؤكد [1]أن نجاح التحول الرقمي في دعم الاستقرار الاقتصادي يعتمد على توافر بيئة مؤسسية، تشريعية، وبشرية داعمة.

التحديات الرئيسية للتحول الرقمي في الوطن العربي

التحديات المؤسسية والتشريعية

تعاني العديد من الدول العربية من:

- ضعف الأطر القانونية المنظمة للاقتصاد الرقمي.
- بطء تحديث التشريعات المرتبطة بالتجارة الإلكترونية وحماية البيانات.
- ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية.

وقد أشار[2] إلى أن غياب الأطر التنظيمية الواضحة يحد من مساهمة الرقمنة في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي.

الفجوة الرقمية بين الدول والفئات

تتجلى الفجوة الرقمية في:

- تفاوت مستويات البنية التحتية الرقمية بين الدول العربية.
- تفاوت الوصول إلى الإنترنت بين المناطق الحضرية والريفية.
- فجوة رقمية بين الجنسين.

وترى [3]أن استمرار هذه الفجوة قد يؤدي إلى تعميق عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، بما يهدد الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

([1])الإسكوا .(2023) *الأجندة الرقمية العربية 2023–2033*. بيروت: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا).
([2])صندوق النقد العربي .(2022) *التكنولوجيا المالية والاستقرار المالي*. أبوظبي: صندوق النقد العربي
([3])الإسكوا .(2022) *الاقتصاد الرقمي في الوطن العربي: الفرص والتحديات*. بيروت: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)

التحديات التمويلية

يُعد ضعف التمويل أحد أهم معوقات التحول الرقمي، خاصة في:

- الدول منخفضة الدخل.
- الدول المتأثرة بالنزاعات.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأكد [1]أن محدودية الموارد المالية تقلل من قدرة الدول العربية على الاستثمار المستدام في البنية التحتية الرقمية.

المخاطر السيبرانية

تُعد المخاطر السيبرانية من أخطر التحديات المرتبطة بالتحول الرقمي، وتشمل:

- الهجمات الإلكترونية على البنوك وأنظمة الدفع.
- اختراق البيانات الحكومية.
- فقدان الثقة في الأنظمة الرقمية.

وقد شدد مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (2023) على ضرورة إدماج الأمن السيبراني ضمن سياسات الاستقرار المالي.

السياسات المقترحة لتعظيم الأثر الإيجابي للتحول الرقمي

سياسات البنية التحتية الرقمية

- توسيع شبكات الإنترنت عالية السرعة.
- الاستثمار في مراكز البيانات الوطنية.
- دعم التحول الرقمي في المناطق الريفية.

سياسات رأس المال البشري

- تطوير التعليم الرقمي.
- إدماج المهارات الرقمية في المناهج.

(1)لبنك الدولي – المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا .(2021) *.الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية* .واشنطن: البنك الدولي.

- برامج إعادة تأهيل القوى العاملة.

وأكدت منظمة العمل العربية (2023) أن الاستثمار في المهارات الرقمية شرط أساسي لتحويل الرقمنة إلى مصدر للاستقرار بدلًا من عدم الاستقرار.

سياسات الاستقرار المالي الرقمي

- تطوير أطر تنظيمية للتكنولوجيا المالية.
- تعزيز الرقابة على أنظمة الدفع.
- إدارة المخاطر السيبرانية.

السياسات الاجتماعية المصاحبة

- حماية الفئات المتضررة من التحول الرقمي.
- توسيع برامج الحماية الاجتماعية الرقمية.
- دعم المشروعات الصغيرة رقمياً.

جدول (10): التحديات والسياسات المقترحة

التحدي	السياسة المقترحة
الفجوة الرقمية	استثمارات شاملة
البطالة الهيكلية	تدريب وإعادة تأهيل
المخاطر السيبرانية	أطر أمنية متقدمة
ضعف الشمول المالي	خدمات مالية رقمية

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الإسكوا وصندوق النقد العربي.(2021–2023)

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

- وجود أثر إيجابي ومعنوي للتحول الرقمي على تعزيز الاستقرار الاقتصادي.
- مساهمة التحول الرقمي في رفع كفاءة السياسات النقدية وتحسين الشفافية المالية.
- تحسن ملحوظ في كفاءة الأداء الحكومي والاقتصادي نتيجة تقليص الإجراءات البيروقراطية وتسريع تقديم الخدمات.

- دور فعّال للتحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي وتوسيع استخدام الخدمات المصرفية والدفع الإلكتروني.
- إسهام التحول الرقمي في تمكين المرأة اقتصاديًا عبر توسيع فرص العمل الرقمي والخدمات المالية.
- انخفاض المخاطر السيبرانية عند تطبيق التحول الرقمي ضمن أطر تنظيمية وأمنية متكاملة.
- تأكيد الدور الاستراتيجي للتحول الرقمي في تعزيز الحوكمة ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية.

ثانياً التوصيات

- يُعد التحول الرقمي عاملًا أساسيًا في تعزيز الاستقرار الاقتصادي ورفع كفاءة المؤسسات الحكومية والمالية في الدول العربية،كما يسهم في توسيع الشمول المالي وتحسين جودة الخدمات العامة وتمكين المرأة اقتصاديًا.
- يتطلب تعظيم أثر التحول الرقمي تبني استراتيجيات وطنية شاملة ومتكاملة ترتبط بالسياسات الاقتصادية الكلية.
- ضرورة الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وبناء القدرات الرقمية وتنمية رأس المال البشري.
- توسيع الخدمات الحكومية والمالية الرقمية منخفضة التكلفة، خاصة في المناطق الريفية والهشة.
- تعزيز الشمول المالي عبر نظم الدفع الإلكتروني والشراكات بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية.
- دعم تمكين المرأة من خلال التدريب الرقمي وريادة الأعمال والمنصات الرقمية.
- تطوير الأطر القانونية والتنظيمية للأمن السيبراني وحوكمة البيانات وحماية الخصوصية.
- تعزيز الشفافية والحوكمة الرقمية للحد من الفساد وتحسين كفاءة الإنفاق العام.

International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research(IJAAFMR)
ISSN: 2643-976X
Vol. 9 Issue 12 December - 2025, Pages: 125-153

ملخص النتائج وتفسيرها والتوصيات العملية

رضية	النتائج	التفسير	التوصيات العملية
:يؤثر التحول على الاستقرار	أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين التحول الرقمي والاستقرار الاقتصادي	يعزز التحول الرقمي كفاءة السياسات الاقتصادية، ويزيد الشفافية، ويحسن إدارة الموارد المالية	-دعم البنية التحتية الرقمية المالية -تعزيز الشمول المالي الرقمي -تبني سياسات اقتصادية داعمة للتحو
يسهم التحول كفاءة الأداء	بينت النتائج تحسنًا ملحوظًا في كفاءة الخدمات الحكومية مع زيادة مستوى التحول الرقمي	التحول الرقمي يقلل البيروقراطية، ويرفع سرعة وجودة الخدمات العامة	-التوسع في الحكومة الإلكترونية -تدريب الكوادر الحكومية على التقنيا -اعتماد مؤشرات قياس الأداء الرقمي
يسهم التحول ن المرأة اقتصاديًا	أثبتت النتائج وجود تأثير إيجابي متوسط للتحول الرقمي على مشاركة المرأة الاقتصادية	تتيح التقنيات الرقمية فرص عمل مرنة وتسهّل وصول المرأة إلى التمويل والأسواق	-تصميم برامج تدريب رقمي للنساء -دعم المشاريع النسوية الرقمية -تقليل الفجوة الرقمية بين الجنسين
:يقلل التحول اطر السيبرانية عند امل	أظهرت النتائج علاقة عكسية بين نضج التحول الرقمي ومستوى المخاطر السيبرانية	التحول الرقمي المصحوب بأطر أمنية قوية يحد من التهديدات السيبرانية	-وضع استراتيجيات وطنية للأمن الس -تحديث تشريعات حماية البيانات -بناء قدرات متخصصة في الأمن الس
ة :يساهم التحول ر الشمول المالي ة	أكدت النتائج وجود علاقة إيجابية قوية بين التحول الرقمي وزيادة مستويات الشمول المالي	الحلول الرقمية تقلل تكاليف الوصول للخدمات المالية وتوسع قاعدة المستفيدين	-دعم خدمات الدفع الإلكتروني -تشجيع الابتكار في التكنولوجيا المال -توسيع الخدمات المالية الرقمية للفئا

الخاتمة

- خلصت هذه الدراسة إلى أن التحول الرقمي يمثل أحد المحركات الأساسية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية. وقد أظهرت نتائج اختبار الفروض الخمسة وجود تأثيرات إيجابية واضحة للتحول الرقمي على الاستقرار الاقتصادي، وكفاءة الأداء الحكومي، وتمكين المرأة، وتعزيز الشمول المالي، إضافة إلى دوره في الحد من المخاطر السيبرانية عند تطبيقه ضمن أطر مؤسسية وأمنية متكاملة.

- كما تؤكد النتائج أن نجاح التحول الرقمي لا يقتصر على تبني التقنيات الحديثة فحسب، بل يتطلب سياسات داعمة، واستثمارات مستدامة في البنية التحتية الرقمية، وبناء القدرات البشرية، وتحديث الأطر التشريعية والتنظيمية. وعليه، توصي الدراسة بضرورة تبني استراتيجيات وطنية شاملة للتحول الرقمي، تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، بما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي أكثر استقرارًا وشمولًا في الوطن العربي.

قائمة المراجع :

1. البنك المركزي المصري .(2022) .الشمول المالي والتحول الرقمي في مصر .القاهرة: البنك المركزي المصري.
2. البنك المركزي السعودي (ساما) .(2023) .تقرير الاستقرار المالي .الرياض: البنك المركزي السعودي.
3. البنك الدولي – المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا .(2020) .الاقتصاد الرقمي والنمو الشامل في المنطقة العربية .واشنطن: البنك الدولي.
4. البنك الدولي – المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا .(2021) .الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية .واشنطن: البنك الدولي.
5. بنك الجزائر .(2022) .التقرير السنوي .الجزائر: بنك الجزائر.
6. بنك السودان المركزي .(2021) .تقرير نظم الدفع والتحول الرقمي .الخرطوم: بنك السودان المركزي.
7. بنك السودان المركزي .(2022) .تقرير الاستقرار المالي .الخرطوم: بنك السودان المركزي.
8. صندوق النقد العربي .(2019) .التكنولوجيا المالية الحديثة في الدول العربية .أبوظبي: صندوق النقد العربي.
9. صندوق النقد العربي .(2020) .الشمول المالي في الدول العربية .أبوظبي: صندوق النقد العربي.
10. صندوق النقد العربي .(2021) .تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية .أبوظبي: صندوق النقد العربي.
11. صندوق النقد العربي .(2022) .التكنولوجيا المالية والاستقرار المالي .أبوظبي: صندوق النقد العربي.

12. صندوق النقد العربي .(2023) .المخاطر السيبرانية في القطاع المالي العربي .أبوظبي: صندوق النقد العربي.

13. الإسكوا .(2021) .التحول الرقمي من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية .بيروت: الأمم المتحدة.

14. الإسكوا .(2022) .الاقتصاد الرقمي في الوطن العربي: الفرص والتحديات .بيروت: الإسكوا.رابط :مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية 2021–2022

15. الإسكوا .(2023) .الأجندة الرقمية العربية 2023–2033 .بيروت: الإسكوا.

16. الإسكوا .(2023) .تقرير الدورة الحادية والثلاثين، 16–18 ديسمبر 2023 .بيروت: الأمم المتحدة.

17. هيئة الأمم المتحدة للمرأة – المكتب الإقليمي للدول العربية .(2022) .الاقتصاد الرقمي وتمكين المرأة العربية .القاهرة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

18. هيئة الحكومة الرقمية .(2022) .تقرير التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية .الرياض: هيئة الحكومة الرقمية.

19. وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية .(2020) .الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر .الجزائر: الوزارة.

20. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية .(2021) .التحول الرقمي والتنمية المستدامة في مصر . القاهرة: الوزارة.

21. منظمة العمل العربية .(2023) .التحول الرقمي والعمل اللائق في الوطن العربي .القاهرة: منظمة العمل العربية.

22. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(2021) .تقرير التنمية البشرية العربية .نيويورك/بيروت: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.